تخريج ودراسة

إسناد حديث

« إِنَّ أَفْــوَاهَــكُمْ طُــــرُقٌ لِلْقُــــرْآنِ »

إعداد الطالب:

لقمان أمين الشاربازيري

بإشراف:

د. شمال عبدول

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

﴿ كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ۞ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ۞ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ۞ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ۞

بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ۞ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾(عبس: ١١ ــ١٦).

مُقَدِّمَة

إنّ من يعرف قدر كتاب الله تعالى ومكانته يعظِّم شأنه بكل أساليب التعظيم من الطهارة المعنوية والحسية ونظافة الثوب والبدن والسواك، وبمراعاة آداب التلاوة من الإنصات والخشوع وتدبّر معانيه، ووضعه في مكان رفيع، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ۞ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ۞ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ۞ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(الواقعة: ٧٧ – ٨٠). وقال ﷻ : ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾(محمد: ٢٤).

وقال سبحانه وتعالى: ﴿فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ۞ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ۞ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ۞ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾(عبس: ١٣ – ١٦).

وإن في تعاليم ديننا المتمثل في كتاب ربنا وهدي نبينا ﷺ ما يغنينا عن اتباع أي فكرة، أو سلوك، أو عادة قولية أو عملية، ولكن الجهل بتلك التعاليم السديدة والبعد عن الكتاب والسنة جعل كثير من الناس في كل وادٍ يهيمون، ويتبعون كل ناعق وداع، ويسيرون وراء كل شارد ومارد، ويتبعون سنن أهل المغضوب عليهم والضالين شبراً بشبر وذراعاً بذراع ، كما روى الشيخان وغيرهما عن أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ: « **لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، شِبْرًا شِبْرًا وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ** »، قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، اليَهُودُ وَالنَّصَارَى ؟ قَالَ: « فَمَنْ »[1].

فمن باب التذكير آثرت أن أقوم بدراسة أسانيد حديث يتعلق بتعظيم القرآن وتوقيره، وأن أشير إلى بعض ما يتعلق بذلك من المعاني.

فما أصبت فيه فضل من الله وما أدعي فيه علماً، وما أخطأت فيه فمن قصوري أستغفر الله تعالى منه وأتوب إليه، وما توفيقي إلا بالله العظيم.

الطالب

لقمان أمين حسن

---

١) صحيح البخاري، ج٢، ص٧٣٢، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ لتتبعن سنن من كان قبلكم، الرقم(٧٣٢). وصحيح مسلم، ص١٢٣٠، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، الرقم(٢٦٦٩).

خطة البحث

جعلت البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث(مبحث تَمهيدي، ومبحثين أساسيين)، وخاتِمة.

المبحث التمهيدي قسمته إلى مطلبين:

الأول: لتخريج الحديث.

الثاني: لبيان اختلاف ألفاظ الحديث.

وقسمت المبحث الثاني بحسب اختلاف الأسانيد إلى ثلاثة مطالب، وكل مطلب يشمل مسألتين:

المسألة الأولى: بيان أحوال الرواة. ويتضمن لكل راو أربع فقرات:

١ـ ترجمة موجزة للراوي.

٢ـ أقوال النقاد فيه.

٣ـ الحكم على الراوي.

المسألة الثانية: الحكم على الإسناد.

وخصصت المبحث الثالث لبيان فقه الحديث.

ثمّ الخاتمة.

منهجي في البحث

منهجي في البحث استدلالي، ثمّ استقرائي، وسأبينه في النقاط التالية:

١ـ ففي المقدمة أشرت بإيجاز شديد إلى فضل القرآن الكريم وتعظيم شانه كما هو موضع الحديث، واجتناب التشبه بالكفار.

٢ـ وفي المبحث التمهيدي خرّجت الحديث من مصادره الأصلية.

٣ـ ثم فصلت الكلام في المبحث الثاني المخصص لـ(دراسة الأسانيد)؛ فقسمته إلى ثلاثة مطالب، فيتضمن كل واحد منها مسألتين:

المسألة الأولى(بيان أحوال الرواة): فتكلمت فيه بالتركيز على فقراته كما يأتي:

أـ بينت في فقرة (ترجمة موجزة للراوي) اسم الراوي، ونسبته، وكنيته، وولادته، وطبقته، ووفاته.

ب ـ وفي فقرة (أقوال النقاد فيه) عرضت أقوال النقاد بدءاً بالمتقدمين، ثمّ المتأخرين حسب تاريخ الوفاة.

ج ـ وفي فقرة (الحكم على الراوي):

أولاً: تأملت فيما ورد عنه من الجرح من الأئمة النقاد..

ثانياً: أخذت ما حكم به العلماء عليه من التعديل بالاعتبار، وقارنت بين مختلف عباراتهم؛ لأصلَ إلى حكم صحيح، ولأبين العلل الواردة فيه إن وجد.

ثالثاً: حكمت عليه من خلال موازنة ما وصلت إليه ، وبناءً على النقطتين السابقتين.

المسألة الثانية(الحكم على الإسناد): تمعنت النظر في أحوال الرواة راو راو: من حيث اتصالهم بمن فوقهم، وضبطهم، وعدالتهم، ثمّ استنتجت حكم على الإسناد بما بدى لي ووفق دراستي.

٤ـ ثمّ بينت فقه الحديث وأهم ما يستنبط منه في المبحث الثالث.

٥ـ وفي الخاتمة: بينت فيها خلاصة ما وصلت إليه من النتائج.

المبحث الأول(التمهيدي)

المطلب الأول

تخريج الحديث

أخرج هذا الحديث الأئمة :

١ـ ابن ماجه: روى هذا الحديث الإمام ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني بسند واحد، وفي موضع واحد، وبيانه فيما يأتي:

قال : : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا بَحْرُ بْنُ كَنِيزٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَاجٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، قَالَ: « **إِنَّ أَفْوَاهَكُمْ طُرُقٌ لِلْقُرْآنِ، فَطَيِّبُوهَا بِالسِّوَاكِ** »[١].

٢ـ أبو بكر أحمد بن عمرو العتكي المعروف بالبزار (ت ٢٩٢هـ):

روى الإمام البزار هذا الحديث بسند واحد، وفي موضع واحد، وبيانه فيما يأتي:

قال : : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ زِيَادٍ، يُحَدِّثُ عَنْ فُضَيْلِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِالسِّوَاكِ، وَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا تَسَوَّكَ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي قَامَ الْمَلَكُ خَلْفَهُ، فَتَسَمَّعَ لِقِرَاءَتِهِ فَيَدْنُو مِنْهُ » أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا « حَتَّى يَضَعَ فَاهُ عَلَى فِيهِ فَمَا يَخْرُجُ مِنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ إِلاَّ صَارَ فِي جَوْفِ الْمَلَكِ، فَطَهِّرُوا أَفْوَاهَكُمْ لِلْقُرْآنِ »[٢].

٣ـ أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي(المتوفى : ٣٣٣هـ):

قال : : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ، نَا أَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَرَّاقُ ، نَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، نَا بَحْرُ بْنُ كَنِيزٍ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَاجٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :

---

١) سنن ابن ماجه، كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا، بَابُ السِّوَاكِ ، ص٦٨ ، رقم (٢٩١).

٢) البحر الزخار المعروف بمسند البزار، ص٢١٤، الرقم(٦٠٣).

« **إِنَّ أَفْوَاهَكُمْ طُرُقٌ لِلْقُرْآنِ؛ فَطَهِّرُوهَا بِالسِّوَاكِ** »[١].

٤ـ أحمد بن محمد بن زياد البصري الصوفي، أبو سعيد ابن الأعرابي(ت ٣٤٠هـ):

قال : : نا عَبَّاسٌ، نا مُسْلِمٌ، نا بَحْرٌ السَّقَّاءُ، عَنْ أَبِي سَاجٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « **إِنَّ أَجْوَافَكُمْ طُرُقُ الْقُرْآنِ، فَطَيِّبُوهَا بالسِّوَاكِ** »[٢].

٥ـ عبيد الله بن عبد الرحمن العوفي، أبو الفضل البغدادي(ت ٣٨١هـ):

قال : : نا أبي نا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْبَاغِنْدِيُّ الْوَاسِطِيُّ، نا مُسْلِمٌ، نا بَحْرُ بْنُ كُنَيزٍ السِّقَاءُ، نا عُثْمَانُ بْنُ سَاجٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ... الحديث[٣].

٦ـ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني(ت ٤٣٠هـ):

قال : : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُوسُفَ، قَالَ: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، قَالَ: ثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ثَنَا بَحْرُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: ثَنَا ابْنُ سَاجٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ... الحديث[٤].

٧ـ أحمد بن الحسين أبوبكر البيهقي(ت ٤٥٨ هـ):

قال : : أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الرُّوذْبَارِيُّ، أَخْبَرَنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ، حدثنا الْحَسَنُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ السَّمْحِ، حدثنا غِيَاثُ بْنُ كَلُّوبٍ الْكُوفِيُّ، حدثنا مُطَرِّفُ بْنُ سَمُرَةَ، وَلَقِيتُهُ سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَةٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « **طَيِّبُوا أَفْوَاهَكُمْ بِالسِّوَاكِ ؛ فَإِنَّهَا طُرُقُ الْقُرْآنِ** »[٥].

---

١) المجالسة وجواهر العلم، ج٣، ص٦٧ و٦٨، رقم (٦٧٩).

٢) كتاب المعجم، لابن الأعرابي، ج٣، ص٨٦٤ ، رقم(١٨٠٢).

٣) حديث أبي الفضل الزهري، لعبيد الله بن عبد الرحمن العوفي الزهري، ج١، ص٤٥٤ و٤٥٥، رقم(٤٦٣).

٤) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، ج٤، ص٢٩٦، رقم(٤٦٣).

٥) شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين البيهقي، ج٢، ص٣٨٢، الرقم(٢١١٩).

المطلب الثاني

﴿ اختلاف ألفاظ الحديث ﴾

إن الحديث ـ كما رواه الأئمة ـ له لفظان مختلفان، وبيانها فيما يأتي:

الأول: (**إنّ أفواهكم طرق القرآن**):

١ـ رواه ابن ماجه بلفظ: « إِنَّ أَفْوَاهَكُمْ طُرُقٌ لِلْقُرْآنِ، فَطَيِّبُوهَا بِالسِّوَاكِ »[١].

٢ـ ورواه ابن الأعرابي بلفظ: « إِنَّ أَجْوَافَكُمْ ... »[٢].

٣ـ ورواه كل من أبي بكر الدينوري، وأبي الفضل البغدادي، وأبي نعيم الأصبهاني بلفظ: « ... فَطَهِّرُوهَا بِالسِّوَاكِ »[٣].

٤ـ ورواه البيهقي بلفظ : « طَيِّبُوا أَفْوَاهَكُمْ بِالسِّوَاكِ ؛ فَإِنَّهَا طُرُقُ الْقُرْآنِ »[٤].

الثاني: بلفظ (**فَطَهِّرُوا أَفْوَاهَكُمْ لِلْقُرْآنِ**):

رواه أبوبكر البزار بلفظ: « إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا تَسَوَّكَ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي قَامَ الْمَلَكُ خَلْفَهُ، فَتَسَمَّعَ لِقِرَاءَتِهِ فَيَدْنُو مِنْهُ » أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا « حَتَّى يَضَعَ فَاهُ عَلَى فِيهِ فَمَا يَخْرُجُ مِنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ إِلاَّ صَارَ فِي جَوْفِ الْمَلَكِ، فَطَهِّرُوا أَفْوَاهَكُمْ لِلْقُرْآنِ »[٥].

* * *

---

١) ينظر: الصفحة ٦.

٢) ينظر تخريجه في الصفحة السابقة.

٣) ينظر تخريجه في الصفحة السابقة.

٤) كما في أعلى الصفحة، وتخريجه في الهامشة الأولى.

٥) ينظر تخريجه في الصفحة ٦، الهامشة(٢).

المبحث الثاني

دراسة الأسانيد

إن الحديث ـ كما عرفنا له لفظان مختلفان ـ فلكل منهما إسناده :

اللفظ الأول(**إنَّ أفواهكم طرق القرآن**): له إسنادان :

الأول: مداره على (مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الفراهيدي): وهذا الذي أخرجه ابن ماجه، وأبو بكر أحمد بن مروان الدينوري، و عبيد الله بن عبد الرحمن العوفي، أبو الفضل البغدادي، وأبو نُعَيْم الأصبهاني.

الثاني: رواه البيهقي بسنده عن (سمرة بن جندب).

واللفظ الثاني(**فَطَهِّرُوا أَفْوَاهَكُمْ لِلْقُرْآنِ**): مداره على (الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ): والذي اخرجه أبو بكر البزار.

المطلب الأول

دراسة إسناد ابن ماجه وغيره

كما قلنا مداره على (مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ)، وقال: حَدَّثَنَا بَحْرُ بْنُ كَنِيزٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَاجٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ... الحديث.

المسألة الأولى: أحوال الرواة

١ــ (**مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**):

أولاً: تعريف موجز بالراوي: هو مُسْلِمُ بنُ إِبْرَاهِيمَ الفراهيدي[١]، الأَزْدِيّ ولاءاً، القصّاب، كنيته: أَبُو عَمْرو ، كان يعرف بالشحام، من أهل الْبَصْرَة، من صغار الطبقة التاسعة، عمي بأخرة، توفي سنة (٢٢٢هـ) اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ[٢].

---

١) فراهيد بطن من الأزد ، وهي أَزْدِ شنوءة ، من ذرية أزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبإ ، ينظر: الأنساب، لعبد الكريم السمعاني، ج٩، ص٢٥٦ و٢٥٧.

٢) ينظر: الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد، ج٩، ص٣٠٥، الرقم(٤٢٠٧). والتاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، ج٧، ص٢٥٤ و٢٥٥، الرقم(١٠٧٩). ومعرفة الثقات، لأحمد بن عبد الله العجلي، ج٢، ص٢٧٦ و٢٧٧، باب مسلم ومسيب،

روى عن: **بَحر بْن كنيز** السقاء، وحماد بْن سلمة ، وسَعِيد بْن أَبي عَرُوبَة، وشعبة بْن الحجاج ، وعبد الله بْن المبارك ، وهشام الدستوائي، وأبي عوانة ، وغيرهم.

وروى عنه: البخاري، وأَبُو داود، ويحيى بن معين، والدارمي، وأبو حاتم، وأَبُو زُرْعَة: الرازيان، وآخرون[١].

ثانياً: أقوال النقاد فيه:

١ـ قال ابن سعد: « وَكَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ »[٢].

٢ـ روى ابن أبي حاتم عن ابن أبي خيثمة قوله: « سمعت يحيى بن معين يقول: مسلم بن ابراهيم ثقة مأمون »[٣].

٣ـ وروى ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عنه، فقال: « ثقة صدوق »[٤].

٤ـ وقال العجلي: « ثقة »[٥].

٥ـ وذكره ابن حبان في الثقات، وقال : « وَكَانَ من المتقنين »[٦].

٦ـ وقال ابن حجر: « ثقة مأمون مكثر ... وهو أكبر شيخ لأبي داود »[٧].

الرقم(١٧١٥). والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، ج٨، ص١٨٠ و ١٨١، الرقم(٧٨٨). والثقات، لمحمد بن حبان، ج٩، ص١٥٧. وتهذيب الكمال، للمزي، ج٢٧، ص٤٨٧ وما بعدها، الرقم(٥٩١٦). والكاشف، للذهبي، ج٢، ص٢٥٧، الرقم(٥٤٠٥). وتذكرة الحفاظ، للذهبي ، ج١، ص٣٩٤، الرقم(٣٩٤). وتقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ص٩٣٧، الرقم(٦٦٦٠).

١) ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري، ج٧، ص٢٥٤. والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٨، ص١٨٠. والثقات، لابن حبان ، ج٩، ص١٥٧. وتهذيب الكمال، للمزي، ج٢٧، ص٤٨٧ وما بعدها. والكاشف للذهبي ، ج٢، ص٢٥٧. تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٤، ص٦٤ و٦٥.

٢) الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد، ج٩، ص٣٠٥.

٣) الجرح والتعديل، لأبن أبي حاتم، ج٨، ص١٨٠ و ١٨١.

٤) المصدر السابق، نفس الجزء، ص١٨١.

٥) معرفة الثقات، للعجلي، ج٢، ص٢٧٦.

٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٩٣٧.

٧) والثقات، لمحمد بن حبان، ج٩، ص١٥٧.

ثالثاً: الحكم على الراوي:

بما أنّ جميع الأئمة النقاد وثقوه ، فهو ثقة، ولا يقبل من أحد الاستدراك عليهم بـجرح ونَحوه.

٢ــ (**بَحْرُ بْنُ كَنِيزٍ**):

أولاً: تعريف موجز بالراوي: هو بَحر بْن كنيز السَّقاء ، الباهلي ولاءاً، كنيته: أَبُو الْفضل ، من أهل الْبَصْرَة ، من الطبقة السابعة، تُوُفِّيَ سَنة (١٦٠هـ) سِتِّينَ وَمِائَة فِي خِلافَةِ الْمَهْدِيِّ[١].

روى عن: الحسن البَصْرِيّ، **وعثمان بْن ساج** ، وعَمْرو بْن دينار، وقتادة، والزُّهْرِيّ.

رَوَى عَنه: سفيان الثوري، وكناه ولم يسمه، وسفيان بْن عُيَيْنَة، **ومسلم بْن إبراهيم** ، ويزيد بْن هارون[٢].

ثانياً: أقوال النقاد فيه:

١ـ قال ابن سعد: « وَكَانَ ضَعِيفًا »[٣].

٢ـ قال البخاري: « وَلَيْسَ عندهم بقوي »[٤].

٣ـ روى ابن أبي حاتم عن ابن أبي خيثمة: « سمعت يحيى بن معين يقول: بحر السقاء لا يكتب حديثه »[٥].

٤ـ وروى عن أبيه أنه سئل عن بحر بن كنيز، فقال: « ضعيف »[٦].

٥ـ وقال النسائي في (الضعفاء والمتروكون): « بَحر بن كنيز السقا مَتْرُوك الحَدِيث »[١].

---

١) ينظر: الطبقات الكبير، لابن سعد، ج٩، ص٢٨٣، الرقم(٤١٢٢). والتاريخ الكبير، للبخاري، ج٢، ص١٢٨، الرقم(١٩٢٧). والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٢، ص٤١٨، الرقم(١٦٥٥). وتهذيب الكمال، للمزي، ج٤، ص١٢ وما بعدها، الرقم(٦٣٩). والكاشف، للذهبي ، ج١، ص٢٦٣ و٢٦٤، الرقم(٥٣٧). وتهذيب التهذيب، لابن حجر، ج١، ص٢١٢ و٢١٣، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص١٦٣، الرقم(٦٤٢).

٢) ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري، ج٢، ص١٢٨، الرقم(١٩٢٧). والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٢، ص٤١٨. وتهذيب الكمال، للمزي، ج٤، ص١٣. والكاشف، للذهبي ، ج١، ص٢٦٣. وتهذيب التهذيب، لابن حجر، ج١، ص٢١٢.

٣) الطبقات الكبير، لابن سعد، ج٩، ص٢٨٣.

٤) التاريخ الكبير، للبخاري، ج٢، ص١٢٨.

٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٢، ص٤١٨.

٦) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

٦ـ وقال ابن حبان: « كَانَ مِمَّن فحش خَطؤُهُ وَكثر وهمه حَتَّى اسْتحق التّرْك »[٢].

٧ـ وذكره ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال)، وقال: « وكان ضعيفاً»[٣].

٨ـ وروى المزي عن الدار قطني قوله فيه: « متروك»[٤].

ثالثاً: الحكم على الراوي:

إن الأئمة وصفوه بأنه (ليس بقويٍّ، ضعيفٌ، فحُشَ خطؤُه وكثُرَ وَهَمُه، لا يكتب حديثه، متروك)؛ فلا يحتج به، فهو ضعيف جداً.

٣ـ (عُثْمَانُ بْنُ سَاجٍ):

اختلف الأئمة النقاد فيه على احتمالات ثلاث، وهي:

أـ هل هو عمّ (عثمان بن عمرو بن ساج).

ب ـ أو هو (عثمان بن الساج) آخر.

ج ـ أو هو (عثمان بن عمرو بن ساج) ولكنه نسب إلى جده (ساج).

أما الأول: فلم يذكر عنه شيءٌ.

وأما الثاني: فلم يرد فيه شيء إلا ما ذكره ابن أبي حاتم أنه روى عن خصيف، وروى عنه معتمر بن سليمان ومحمد بن يزيد بن سنان الرهاوى[٥].

وقال العقيلي: « عُثْمَانُ بْنُ سَاجٍ عَنْ خُصَيْفٍ، وَلاَ يُتَابَعُ عَلَيْهِ »[٦].

---

١) كتاب الضعفاء والمتروكين، للنسائي، ص٦٤، الرقم(٨٤).

٢) كتاب المجروحين من المحدثين، لمحمد بن حبان، ج١، ص٢٢٠، الرقم(١٤٢).

٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، ج٢، ص٥٠، الرقم(٢٨٧).

٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج٤، ص١٣.

٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٦، ص١٥٣.

٦) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج٣، ص٢٠٤، الرقم(١٢٠٥).

وأما الثالث: ـ كما رأى كثير من المتأخرين ـ فترجمته فيما يأتي:

أولاً: تعريف موجز بالراوي: هو عُثْمَان بن عَمْرو بن ساج الحراني، الجزري، القرشي، مولى بَنِي أمية ، من الطبقة التاسعة[١].

روى عن: ابن جُرَيْج، ومحمد بْن إسحاق بْن يسار، ومحمد بْن عَبد الرَّحْمَنِ بْن أَبي ذئب، وآخرين.

رَوَى عَنه: عُبَيد اللَّه بْن يزيد بْن إِبْرَاهِيم الحراني، ومُحَمَّد بْن يَزِيد بن سنا الجزري، ومعتمر بْن سُلَيْمان التَّيْمِيّ وهو من أقرانه، وغيرهم[٢].

ثانياً: أقوال النقاد فيه:

اختلف الأئمة النقاد فيه بين الجرح والتعديل:

أـ جرحاً:

١ـ روى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله : « عثمان والوليد ابني عمرو بن ساج يكتب حديثهما، ولا يُحتج بهما »[٣].

٢ـ وقال ابن حجر: « فيه ضعف »[٤].

ب ـ تعديلاً: ذكره ابن حبان في الثقات[٥].

ثالثاً: الحكم على الراوي:

---

١) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٦، ص١٦٢، الرقم(٨٨٨). والثقات، لابن حبان ، ج٨، ص٤٤٩. وتهذيب الكمال، للمزي، ج١٩، ص٤٦٧ وما بعدها، الرقم(٣٨٥٠). والكاشف، للذهبي ، ج٢، ص١١، الرقم(٣٧٢٩). وتهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٣، ص٧٤ و٧٥، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص٦٦٧، الرقم(٤٥٣٨).

٢) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٦، ص١٦٢. والثقات، لابن حبان، ج٨، ص٤٤٩. وتهذيب الكمال، للمزي، ج١٩، ص٤٦٧ و٤٦٨. وتهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٣، ص٧٤ و٧٥.

٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٦، ص١٦٢.

٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٦٦٧.

٥) ينظر: الثقات، لابن حبان ، ج٨، ص٤٤٩.

فإن كان الأول فلم يعرف له ذكر. وإن كان واحداً من الآخرين:

١ـ فكل منهما راو عن (خصيف بن عبد الرحمن الجزري).

٢ـ وكل منهما فيه ضعف.

٣ـ وكل منهما لم يسمع من سعيد بن جبير.

والراجح أنه غير (عثمان بن عمرو بن ساج) بدليل ما يأتي:

أ. أن ابن أبي حاتم فرق بينهما:

فقال في (ابن عمرو) : « عثمان بن عمرو بن ساج جزرى روى عن ابن جريج ومحمد بن اسحاق بن يسار وخصيف وموسى بن عبيدة وزهير بن محمد روى عنه سعيد بن سالم القداح، نا عبد الرحمن قال سمعت ابى يقول: عثمان والوليد ابني عمرو ابن ساج يكتب حديثهما ولا يحتج بهما »[١].

وقال في الآخر: « عثمان بن الساج روى عن خصيف روى عنه معتمر بن سليمان ومحمد بن يزيد بن سنان الرهاوى سمعت أبي يقول ذلك، نا عبد الرحمن نا أبي عن ... »[٢].

ب. وقال ابن حجر: « وقول المصنف ـ يعني مصنف تهذيب الكمال : الإمام المزي ـ : (وقد ينسب إلى جده) يوهم الجزم بأنه عثمان بن ساج الراوي عن خصيف ومقسم وغيرهما، وقد تردد فيه بعد ذلك وقد أكثر التخريج الفاكهي في كتاب مكة عن عثمان بن ساج من غير ذكر عمرو بينهما، وأما النسائي والعقيلي وغيرهما فما زادوا في نسب عثمان بن عمرو شيئا الا أنهم قالوا أنه حراني ولا يسمى أحد منهم جده فيدل مجموع ذلك على المغايرة بينهما »[٣].

ج. وقال المغلطاي: « عثمان بن الساج : روى عن سعيد بن جبير، عن علي حديثا عند ابن ماجه ... وزعم بعض المتأخرين أنه عثمان بن عمرو بن ساج نسب إلى جده، ولم يفطن أن أبا حاتم فرق بينهما، فينظر. لم

---

١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٦، ص١٦٢.

٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٦، ص١٥٣، الرقم(٨٤٠).

٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٣، ص٧٥.

ينبه عليه المزي، وقال: روى له النسائي وأغفل ما ذكرناه وهو ثابت في كتاب ابن ماجه في كتاب الطهارة (أفواهكم طرق القرآن) »[١].

٥ـ (سَعِيدُ بْنِ جُبَيْرٍ):

إنّ إمامة سعيد بن جبير ثابتة بالشهرة والاستفاضة وأعرف من أن نترجم له، إلا أننا نذكر طرفاً من أقوال العلماء كي نقتبس منه ما يدلنا على جلالته ورفعة منزله.

أولاً: تعريف موجز بالراوي: هو سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرِ بنِ هشامٍ الكوفي، الأسدي، الوالبـي مولى بَنِي وَالِبَةَ بنِ الحارث مِنْ بَنِي أَسَدِ بْنِ خُزَيْمَة، كنيته: أبو عبد الله، من كبار التابعين، من الطبقة الثالثة، خَرجَ مع بن الأَشْعَثِ فِي جملة الْقُرَّاءِ فَلمَّا هزم بن الأَشْعَثِ بدَيْرِ الجَمَاجمِ هرب سعيد بن جبير إلى مكَّةَ فَأَخَذَهُ خَالِد بن عبد اللَّه الْقَسرِي بعد مدَّة وَكَانَ وَالِيًا لعبد الملك على مكَّة وبعث به إِلى الحجَّاجِ فَقَالَ لَهُ الْحَجَّاجُ اخْتَرْ لنفسك أَيَّ قِتْلَةٍ شئتَ فقال اخْتَرْهُ أَنْتَ فَإِنَّ القصاص أمامكَ فَقَتَلَهُ الْحَجَّاجُ بْنُ يُوسُفَ سنة خمس وتسعين وهو ابْن تسع وأربعين[٢].

روى عن: ابن عباس، وابن الزبير، وابن عمر، وعدي بن حاتم، وأبي مسعود الأنصاري، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وأبي موسى الأشعري، وأنس بن مالك، وغيرهم.

وروى عنه: أبناه عبد الملك، وعبد الله ، وأبو إسحاق السبيعي، والأعمش، وعطاء بن السائب، ومنصور بن المعتمر، وكثيرون[٣].

---

١) إكمال تهذيب الكمال، لعلاء الدين مغلطاي ، ج٩، ص١٤٧، الرقم(٣٦٠٥).

٢) ينظر: الطبقات الكبير، لابن سعد، ج٨، ص٣٧٤ وما بعدها، الرقم(٣١٤٤). والتاريخ الكبير، للبخاري، ج٣، ص٤٦١، الرقم(١٥٣٣). والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٤، ص٩ و١٠، الرقم(٢٩). والثقات لابن حبان، ج٤، ص٢٧٥ و٢٧٦. تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، ج١، ص٥١٤ ـ ٥١٦، الرقم(٢٠٨). وتهذيب الكمال، للمزي، ج١٠، ص٣٥٨ وما بعدها، الرقم(٢٢٤٥). وسير أعلام النبلاء للذهبي، ج٤، ص٣٢١ وما بعدها. وتهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٢، ص٩ و١٠، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٧٤ و٣٧٥، الرقم(٢٢٩١).

٣) ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري، ج٣، ص٤٦١، الرقم(١٥٣٣). والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٤، ص٩ و١٠، الرقم(٢٩). والثقات لابن حبان، ج٤، ص٢٧٥ و٢٧٦. وتهذيب الكمال، للمزي، ج١٠، ص٣٥٨ وما بعدها. وسير أعلام النبلاء للذهبي، ج٤، ص٣٢١ وما بعدها. وتهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٢، ص٩ و١٠.

ثانياً: ثناء العلماء عليه:

١ـ روى ابن سعد بسنده أنّ ابْنَ عَبَّاسٍ قال لسعيدِ بنِ جُبَيْرٍ: حَدِّثْ فَقَالَ: أُحَدِّثُ وَأَنْتَ هَاهُنَا ؟ فَقَالَ: « أَوَلَيْسَ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكَ أَنْ تَتَحَدَّثَ وَأَنَا شَاهِدٌ، فَإِنْ أَصَبْتَ فَذَاكَ، وَإِنْ أَخْطَأْتَ عَلَّمْتُكَ »[١].

وروى عن جَعْفَرِ بن أبي الْمُغِيرَةِ، قَالَ: كَانَ ابنُ عَبَّاسٍ بعدما عَمِيَ إذا أَتَاهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ يَسْأَلُونَهُ قَالَ: « تَسْأَلُونِي وَفِيكُمُ ابْنُ أُمِّ دَهْمَاءَ ؟ » قَالَ يَعْقُوبُ: يَعْنِي سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ[٢].

٢ـ روى ابن أبي حاتم عن عثمان بن سعيد الدارمي قوله: قلت ليحيى بن معين: عكرمة أحب إليك أو سعيد بن جبير ؟ فقال : ثقة، وثقة. ولم يُخير. قلت فسعيد أو طاوس ؟ فقال : ثقات. ولم يخير[٣].

٣ـ قال ابن حبان: « وَكَانَ فَقِيهًا، عَابِدًا، وَرِعًا، فَاضِلاً »[٤].

٤ـ وقال النووي: « وكان سعيد من كبار أئمة التابعين ومتقدميهم فى التفسير، والحديث، والفقه، والعبادة، والورع، وغيرها من صفات أهل الخير»[٥].

٥ـ وقال ابن حجر: « ثقةٌ ، ثَبْتٌ، فَقِيه »[٦]. وروى عن أبو قاسم الطبري قوله: « هو ثقة إمام حجة على المسلمين »[٧].

ثالثاً: الحكم على الراوي:

إنه مع جلالته وشهرته وثناء العلماء عليه بأحسن عبارات التوثيق؛ إلا أنه لم يسمع من علي بن أبي طالب ﷺ .

٦ـ (**عَلِيُّ بنُ أبي طَالِبٍ**): وهو صحابي جليل، والصحابة كلهم ثقات عدول بشهادة الله تعالى ورسوله لهم، فكفانا مؤنة البحث عن أحوالهم ﷺ .

---

١) ينظر: الطبقات الكبير، لابن سعد، ج٨، ص٣٧٥.

٢) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٤، ص١٠.

٤) الثقات لابن حبان، ج٤، ص٢٧٥.

٥) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، ج١، ص٥١٦.

٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٧٤.

٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٢، ص١٠.

المسألة الثانية: الحكم على الإسناد:

بناء على ما درسنا وصلنا إلى أن هذا الإسناد ضعيف جداً ؛ لما يأتي:

أ) فيه ضعف شديد؛ لأجل(**بَحْرِ بْنِ كَنِيزٍ**).

ب) منقطع ؛ لأن:

أولاً: (عُثْمَان بْن ساج) على اثنين من الاحتمالين لم يسمع من (سعيد بن جبير)، قال المزي: « ورَوَى بحر بْن كنيز السقاء عَنْ عُثْمَان بْن ساج عَنْ سَعِيد بْن جُبَيْر فلا أدري هُوَ هَذَا أَوْ عم لَهُ، فَإِن كَانَ هَذَا فَإِن روايته عَنْ سَعِيد بْن جُبَيْر مرسلة والله أعلم »[1].

وعلى الاحتمال الآخر وهو كون عثمان بن ساج عماً لـ(عثمان بن عمرو بن ساج) فهو مجهول.

ثانياً: وأنّ (سَعِيدَ بْن جُبَيْر) لم يسمع من (عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ) ﷺ .

المطلب الثاني

دراسة إسناد البيهقي

قال :: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الرُّوذْبَارِيُّ، أَخْبَرَنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ، حدثنا الْحَسَنُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ السَّمْحِ، حدثنا غِيَاثُ بْنُ كَلُّوبٍ الْكُوفِيُّ، حدثنا مُطَرِّفُ بْنُ سَمُرَةَ، وَلَقِيتُهُ سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَةٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ... الحديث.

١ـ (**أَبُو عَلِيٍّ الرُّوذبَارِيُّ**):

أولاً: تعريف موجز بالراوي: هو الحسين بن محمد بن محمد بن عليّ بن حاتم، أبو عليّ الرُّوذْبَاريّ[2] الطُّوسيّ، سماه الحاكم وحده بـ(الحسن)، تُوفي سَنَةَ ثَلاَثٍ وَأَرْبَع مائَة.

---

١) تهذيب الكمال، للمزي، ج١٩، ص٤٦٩.

٢) ذُكِر بكنيته شيخ آخر من شيوخ الصوفية وهو (أبو علي الروذباري) ولكن اسمه اسمه أحمد بن محمد بن القاسم بن منصور البغداديّ، والدليل على أنه غير الشيخ البيهقي هو أن تاريخ وفاته سنة(٣٢٢هـ)، ولم يلقه البيهقي.

ينظر: تاريخ مدينة السلام(تاريخ بغداد)، للخطيب البغدادي ، ج٢، ص١٨٠، الرقم(١٨٨).

روى عن: **إسماعيل بن الصفار**، وعبد الله بْن عُمَر بْن شَوْذب، والحُسَين بْن الحَسَن الطُّوسيّ، والقاسم بْن أَبِي صالح الهمذانيّ، وغيرهم.

وروى عنه: الحاكم وهو من أقرانه، **وأبو بَكْر البَيْهقيّ**، وأبو الفتح نصر بْن عليّ الطُّوسيّ، وآخرون[١].

ثانياً: أقوال النقاد فيه:

١ـ ذكره الحاكم في (تاريخ نيسابور)، ونقل عنه السمعاني قوله: « كتبنا عن جده أبى عبد الله وعن أبيه أبى الحسن، ورد أبو على نيسابور بمسألة جماعة من الأشراف والعلماء ليسمع منه كتاب السنن لأبى داود السجستاني »[٢].

٢ـ قال الإمام الذهبي: « الإِمَامُ ، مُسْنِدُ »[٣].

ثالثاً: الحكم على الراوي:

الظاهر من حاله أنه ثقة إمام، وأخذ عنه أئمة اجلاء مثل الحاكم، والبيهقي، وشهدوا له بأنه كان صاحب الحديث، وتحمل البيهقي سنن أبي داود عنه برواية ابن داسة، والله أعلم.

٢ـ (إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ):

أولاً: تعريف موجز بالراوي: هو إِسْمَاعِيْلُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ بن صَالِحٍ ، الصَّفَّارُ، البَغْدَادِيُّ، النَّحْويّ ، صاحب أَبي العَبَّاسِ المُبَرِّد ، كُنْيتُه: أبُو عَلِي، ولدَ سنة سَبعٍ وأربعينَ ومائتين(٢٤٧هـ)، وتوفي سنة إحدى وأربعين وثلاث مائة(٣٤١هـ).

روى عن: الحسن بن عَرَفَة، وزكريّا بن يحيى المَرْوزِيّ، وأحمد بن منصور الرمادي، ومحمد بن عبيد الله ابن المنادي، وغيرهم.

---

١) ينظر: تاريخ الإسلام ، للذهبي، ج٩، ص٥٧ و٥٨، الرقم(١٠٣). وسير أعلام النبلاء له، ج١٧، ص٢١٩، الرقم(١٢٨).

٢) الأنساب للسمعاني، ج٦، ص١٨٠.

٣) سير أعلام النبلاء للذهبي، ج١٧، ص٢١٩.

ورَوَى عَنه: الدَّارَ قُطْنِيّ، وَابْن مَنْدَه، وَمُحَمَّدُ بنِ الحُسَيْنِ بنِ الفَضْلِ القَطَّان، وَأَبُو الحُسَيْنِ بنُ مَخْلَد، وآخَرُون[١].

ثانياً: أقوال النقاد فيه:

١ـ روى الخطيب البغدادي عن الأزهري أن الدار قطني قال: « إسماعيل بن محمد الصفار ثقة »[٢]، وأنه قال: « صام إسماعيل الصفار أربعة وثمانين رمضانا، قال: وكان متعصبا للسنة »[٣].

٢ـ قال الذهبـي: « الإِمَامُ، النَّحْوِيُّ، الأَدِيْبُ، مُسنِدُ العِرَاقِ »[٤]. وقال: « انْتَهَى إِلَيْهِ علوُّ الإِسْنَاد »[٥].

٣ـ وقال ابن حجر: « الثقة الإمام النحوي المشهور »[٦]. وقال: « وانتهى إليه علو الإسناد، روى عنه الدارقطني، وابن منده والحاكم ووثقوه »[٧].

ثالثاً: الحكم على الراوي:

وثقه الأئمة، ولم يذكر بغير ذلك، سوى ما قَالَ عنه ابْن حزم فِي الْمحلى : « مَجْهُول ». وردّ عليه ابن حجر قائلاً: « ولم يعرفه بن حزم فقال في المحلي أنه مجهول وهذا هو تهور من ابن حزم يلزم منه أن لا يقبل قوله في تجهيل من لم يطلع هو على حقيقة أمره ومن عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم لا نعرفه أولا نعرف حاله وأما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد لا يقع إلا من مطلع عليه أو مجازف ». لسان الميزان

إذاً فهو ثقة ، إمام.

---

١) ينظر: معجم الشيوخ، لأبي الحسين الصيداوي، ص٢٢١. وتاريخ مدينة السلام(تاريخ بغداد)، للخطيب البغدادي، ج٧، ص٣٠١ ـ ٣٠٣. تاريخ الإسلام، للذهبي، ج٧، ص٧٦٦ ـ ٧٦٧. وسير أعلام النبلاء له، ج١٥، ص٤٤٠ و٤٤١. وذيل ميزان الاعتدال للحافظ العراقي، ص١٤٠. ولسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، ج٢، ص١٦٥.

٢) تاريخ مدينة السلام(تاريخ بغداد)، للخطيب البغدادي، ج٧، ص٣٠١.

٣) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

٤) وسير أعلام النبلاء له، ج١٥، ص٤٤٠.

٥) المصدر نفسه، نفس الجزء، ص٤٤١.

٦) لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، ج٢، ص١٦٥.

٧) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

٣ـ (الْحَسَنُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ السَّمْحِ):

أولاً: تعريف موجز بالراوي: هو الْحَسَن بْن الفضل بْن السَّمح، أبو عليّ الزَّعْفرانيّ البُوصرائيّ، توفي سنة ثمان وخمسين ومائتين(٢٥٨هـ).

روى عن: مسلم بن إِبْرَاهِيم، وأبي معمر المنقري، ومحمد بن أبان الواسطي، وأحمد بن أبي سريج الرازي.

وروى عنه: محمد بن محمد الباغندي، ويحيى بن صاعد، **وإسماعيل بن محمد الصفار**، وأحمد بن عثمان بن الآدمي، وغيرهم[١].

ثانياً: أقوال النقاد فيه:

١ـ نقل الخطيب في (تاريخ بغداد) عن أبي الحسين بن المنادى قوله: « أكثر الناس عنه ثم انكشف فتركوه وخرقوا حديثه، وخرق أخي كل شيء كتب عنه لأنه تبين له أمره»[٢].

٢ـ ذكره ابن الجوزي في (كتاب الضعفاء والمتروكين)[٣].

٣ـ ذكره الذهبي في (المغني في الضعفاء)، ونقل قول ابن المنادى[٤].

٤ـ وكذا ذكره ابن حجر في (لسان الميزان)، وقال عنه بمثل ما قال الأئمة قبله[٥].

ثالثاً: الحكم على الراوي:

ضعّفه الأئمة النقاد، وبيّنوا أنه كان متروك الحديث، ومزقوا كل شيء كتبوه عنه، فهو شديد الضعف.

٤ـ (غِيَاثُ بْنُ كَلُّوبٍ الْكُوفِيُّ):

لم يتعرض الأئمة لترجمة حياته، سوى ما تناقلوا فيما بينهم من حاله:

---

١) ينظر: تاريخ مدينة السلام(تاريخ بغداد)، للخطيب البغدادي، ج٨ ، ص٤١٠، الرقم(٣٨٦٩). كتاب الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي، ج١، ص٢٠٨، الرقم(٨٥٥). والمغني في الضعفاء للذهبي، ج١، ص٢٤٥، الرقم(١٤٦٤). وميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، ج١، ص٥١٧، الرقم(١٩٢٩). ولسان الميزان، لابن حجر، ج٣، ص١٠٤، الرقم(٢٣٦٩).

٢) تاريخ مدينة السلام(تاريخ بغداد)، للخطيب البغدادي، ج٨ ، ص٤١٠.

٣) ينظر: كتاب الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي، ج١، ص٢٠٨.

٤) ينظر: المغني في الضعفاء للذهبي، ج١، ص٢٤٥.

٥) ينظر: لسان الميزان، لابن حجر، ج٣، ص١٠٤.

١ـ ذكره الدار قطني في كتابه(الضعفاء والمتروكون)، وقال: « غياث بن كلوّب له نسخة عن مطرف بن سمرة بن جندب لا يعرف إلا به ويروي عن شريك »[١].

٢ـ وقال البيهقي بعد سوق حديثه: « غياث هذا مجهول »[٢].

٣ـ وذكره ابن الجوزي في كتابه (الضعفاء والمتروكون)، ونقل كلام الدار قطني[٣].

٤ـ وكذا ذكره الذهبي في كتابه (المغني في الضعفاء) وقال: « غياث بن كَلوب عَن مطرف بن سَمُرَة ضعفه الدَّارَقُطْنِيّ »[٤].

٥ـ وذكره ابن حجر في (لسان الميزان) بمثل ما ذكره الأئمة السابقون[٥].

ثالثاً: الحكم على الراوي:

القول ما قاله الأئمة النقاد، فهو ضعيف، وسبب ضعفه هو كونه مجهولاً.

٥ـ (**مُطَرِّفُ بْنُ سَمُرَةَ**):

لم يعرف له الرواية ـ فيما أعلم ـ إلا ما نسب إليه (غياث بن كلوب)، وهو ـ كما عرفنا ـ ضعفه العلماء.

٦ـ (**سَمُرَة بن جُنْدُب**):

صحابي جليل، وشهد الله ورسوله لهم بالعدالة والتوثيق، فلا يبحث عن أحوالهم.

المسألة الثانية: الحكم على الإسناد

نظراً لما سبق من دراسة هذا الإسناد الذي روى البيهقي الحديث به وصلنا إلى أنه ضعيف جداً؛ لما يأتي:

١ـ لأن فيه (**الْحَسَنُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ السَّمْحِ**) وهو متروك.

---

١) الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن الدارقطني، ص٣٢٣، الرقم(٤٢٧).

٢) شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين البيهقي، ج٢، ص٣٨٢.

٣) كتاب الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي، ج٢، ص٢٤٧، الرقم(٢٦٩٠).

٤) المغني في الضعفاء للذهبي، ج٢، ص٩٧، الرقم(٤٨٨٢).

٥) لسان الميزان، لابن حجر، ج٦، ص٣١٢ و٣١٣، الرقم(٦٠٠٥).

٢ـ فيه (**غِيَاثُ بْنُ كَلُّوبٍ**) وهو مجهول.

٣ـ وفيه (**مُطَرِّفُ بْنُ سَمُرَةَ**) لم يعرف له الرواية، فهو مجهول أيضاً، والله أعلم.

* * *

المطلب الثالث

دراسة إسناد اللفظ الثاني (أبوبكر البزار)

قال : : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ زِيَادٍ، يُحَدِّثُ عَنْ فُضَيْلِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ.

المسألة الأولى : أحوال الرواة

١ـ (**مُحَمَّدَ بْنَ زِيَادٍ**):

أولاً: تعريف موجز بالراوي: هو محمَّدُ بنُ زِيادٍ[١] بنِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ الرَّبِيْعِ بنِ زِيَادٍ ، البَصْرِيُّ الزِّيَادِيُّ، كنيته: أبو عبدِ الله ، ولقبه: اليُؤْيُؤُ، وُلِدَ: فِي حُدُوْدِ سَنَةِ سِتِّيْنَ وَمائَةٍ، من الطبقَة العَاشِرة، وتُوفِّـي في حدود سنة خمسين ومائتين[٢].

رَوَى عَن: حماد بْن زيد، وسفيان بن عُيَيْنَة وعبد العزيز بن مُحَمَّد الدَّراوَرْدِيّ، وَفُضَيْلِ بنِ عِيَاضٍ، **وَفُضَيْلِ بنِ سُلَيْمَانَ**، وغيرهم.

---

١) ذكر الأئمة عدة رواة بهذا الاسم(محمد بن زياد)، وهم:

١ـ الجمحي، وهو من تابعي من الطبقة الثالثة.

٢ـ محمد بن زياد الألـهاني أبو سفيان الحمصي تابعي أيضاً من الطبقة الرابعة.

٣ـ محمد بن زياد اليشكري الطحان الأعور من الطبقة السابعة.

٤ـ محمد بن زياد بن مروان اليشكري البخاري من الطبقة الثامنة .وغيرهم.

فما أثبتناه هو الذي روى عنه البخاري وابن ماجه ، كما ذكره الإمام المزي وابن حجر.

ينظر: تهذيب الكمال، للمزي، ج٢٥، ص٢١٥ ـ ٢٢٢. والكاشف، للذهبي، ج٢، ص١٧١ و١٧٢، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٣، ص٥٦٤ ـ ٥٦٦. وتقريب التهذيب له، ص٨٤٥ و٨٤٦.

٢) قال ابن حجر: « ذكر الدمياطي في حواشي نسخة من البخاري أنه مات سنة ٥٢ » تهذيب التهذيب، ج٣، ص٥٦٤.

ورَوَى عَنه: البخاري مقروناً بغيره[١]، وابن ماجه، وابن خزيمة، وأبو عَرُوبةَ الحَرَّانِيُّ، وآخرون[٢].

ثانياً: أقوال النقاد فيه: اختلف النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أ) جرحاً:

١ـ نقل ابن حجر عن ابن منده قوله: « ضعيف »[٣].

٢ـ قال ابن حبان: « ربّما أخطأ »[٤].

ب) تعديلاً:

١ـ أخرج له البخاري مقروناً[٥].

٢ـ ذكره ابن حبان في الثقات[٦].

٣ـ قال الذهبي: « صَدوق »[٧]. وقال: « الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثِّقَةُ، الجَلِيْلُ »[٨].

٤ـ وقال ابن حجر: « صدوق يُخطيء »[١].

---

١) كما في حديث (٦١١٣): « وَقَالَ المَكِّيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ... ».
صحيح البخاري، ج٢، كتاب الأدب، بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الغَضَبِ وَالشِّدَّةِ لِأَمْرِ اللَّهِ، ص٥١٠، الرقم(٦١١٣).
قال ابن حجر: « وَمُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ شَيْخُهُ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِيَة هُوَ الزيَادي مَاله فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ الْكَلَاَبَاذِيُّ أخرج لَهُ شبة المقرون، وَكَذَا قَالَ بن عَدِيٍّ: رَوَى لَهُ اسْتِشْهَادًا. وَكَانَتْ وَفَاتُهُ قَبْلَ الْبُخَارِيِّ بقَلِيلٍ ».
فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، ج١٣، ص٦٨٥ و٦٨٦.

٢) ينظر: الثقات لابن حبان، ج٩، ص١١٤. وتهذيب الكمال، للمزي، ج٢٥، ص٢١٥ ـ ٢١٧، الرقم(٥٢٢١). والكاشف، للذهبي، ج٢، ص١٧١، الرقم(٤٨٥٣). وتهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٣، ص٥٦٤. وتقريب التهذيب له، ص٨٤٥، الرقم(٥٩٢٤).

٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٣، ص٥٦٤.

٤) الثقات لابن حبان، ج٩، ص١١٤.

٥) كما بيناه آنفاً، وكما قال الذهبي في الكاشف، ج٢، ص١٧١.

٦) الثقات لابن حبان، ج٩، ص١١٤.

٧) الكاشف، للذهبي، ج٢، ص١٧١.

٨) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج١١، ص١٥٤، الرقم(٥٩).

ثالثاً: الحكم على الراوي:

خلال ما تقدم نستنتج أن الراوي فيه ضعف؛ لأنه كان يـخطيء قليلاً، فانحط رتبته عن درجة الثقة، إلا أنه لم يصل إلى درجة الضعف، بل ـ كما قال الإمامان الذهبـي وابن حجر ـ صدوق، يـحتج بـحديثه ما لم يثبت خطؤه فيه، كما احتج به البخاري مقروناً بغيره، والله أعلم.

٢ـ (**فُضَيْلِ بْنِ سُلَيْمَانَ**):

أولاً: تعريف موجز بالراوي: هو فُضَيْل بْن سُلَيْمَان النميري، البَصْري، كنيته: أَبُو سُلَيْمَان. من الطبقة الثامنة، تُوفي سنة ثلاث وثمانين[٢].

روى عن: **الحسن بْن عُبَيد الله النخعي**، وأبي مالك الأشجعي، وأبي حازم سلمة بن دينار، وعبد الرَّحْمَنِ بن حميد بْن عبد الرحمن بْن عوف، وعُبَيد الله بْن مُحَمَّدِ بْنِ عُمَر بْنِ عَلِيِّ بْن أَبي طالب، وموسى بن عقبة، وغيرهم.

روى عنه: خليفة بْن خياط، علي بْن المديني، و**مُحَمَّد بن زياد الزيادي**، وآخرون[٣].

ثانياً: أقوال النقاد فيه: اختلف النقاد فيه جرحاً وتعديلاً:

أ) جرحاً:

١ـ ذكره النسائي في (كتاب الضعفاء والمتروكين) وقال: « فُضَيْل بن سُلَيْمَان: بَصرِي، لَيْسَ بالْقَوِيّ »[٤].

٢ـ نقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله عنه: « ليس بثقة »[١].

---

١) تقريب التهذيب لابن حجر، ص٨٤٥.

٢) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، ج٧، ص١٢٣، الرقم(٥٥١). والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٧، ص٧٢ و٧٣، الرقم(٤١٣). والثقات لابن حبان، ج٧، ص٣١٦ و٣١٧. وتهذيب الكمال، ج٢٣، ص٢٧١ ـ ٢٧٦، الرقم(٤٧٥٩). والكاشف للذهبي، ج٢، ص١٢٤، الرقم(٤٤٨٥). وتهذيب التهذيب لابن حجر، ج٣، ص٣٩٨. وتقريب التهذيب له، ص٧٨٥، الرقم(٥٤٦٢).

٣) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، ج٧، ص١٢٣. والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٧، ص٧٢. والثقات لابن حبان، ج٧، ص٣١٦ و٣١٧. وتهذيب الكمال، ج٢٣، ص٢٧١ ـ ٢٧٢. والكاشف للذهبي، ج٢، ص١٢٤. وتهذيب التهذيب لابن حجر، ج٣، ص٣٩٨.

٤) كتاب الضعفاء والمتروكين، للنسائي، ص١٩٩، الرقم(٥١٨).

٣ـ وقال: « سألت ابى عن فضيل بن سليمان فقال ليس بالقوى يكتب حديثه »[٢].

٤ـ ونقل عن أبي زرعة الرازي أنه سئل عن فضيل بن سليمان فقال: « لين الحديث »[٣].

٥ـ وذكره ابن عدي في كتابه(الكامل في ضعفاء الرجال)[٤].

٦ـ ذكره الذهبي في كتابه (المغني في الضعفاء)[٥].

ب) **تعديلاً**:

١ـ روى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله « ليس بالقوى، يكتب حديثه »[٦].

٢ـ ونقل عن أبي زرعة قوله « روى عنه عَلي بْن المديني وكان من المتشددين »[٧].

٣ـ ذكره ابن حبان في كتابه (الثقات)[٨].

٤ـ وقال ابن حجر: « صدوق، له خطأ كثير »[٩].

ثالثاً: الحكم على الراوي:

إنه من الرواة الذين تكلم فيهم، وحكم الأئمة النقاد عليه بأنه ضعيف، وذكروا سبب ضعفه وهو كثرة الخطأ، لذلك جعله لين الحديث، ولم ينحط به عن درجة القبول، بل هو صدوق، يكتب حديث، بدليل:

١ـ أنّ ابن المديني ـ مع تشدده كان يكتب عنه.

---

١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج٧، ص٧٢.

٢) المصدر السابق، نفس الجزء، ص٧٢ و٧٣.

٣) المصدر نفسه، نفس الجزء، ص٧٣.

٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لابي أحمد ابن عدي الجرجاني، ج٦، ص١٩، الرقم(١٥٦٦).

٥) المغني في الضعفاء للذهبي، ج٢، ص١٠٧، الرقم(٤٩٥٨).

٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج٧، ص٧٢ و٧٣.

٧) المصدر نفسه، نفس الجزء، ص٧٣.

٨) الثقات لابن حبان، ج٧، ص٣١٦.

٩) وتقريب التهذيب لابن حجر، ص٧٨٥.

٢ـ وأن الدار قطني ذكره في كتابه(ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم) [١].

٣ـ وأن الذهبـي ذكره في كتابه (ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق)[٢].

٣ـ (الحَسَن بْن عُبَيْدِ اللَّهِ):

أولاً: تعريف موجز بالراوي: الحسن بنُ عُبَيْدِ الله بنِ عروة النَّخعِيّ، الكُوفِي، كنيته: أَبُو عُرْوَة، من الطبقة السادسة، تُوفي سنة تسع وَثَلاَثِينَ وَمِائَة فِي خِلاَفَة أبي جَعْفَر.

روى عن: إبراهيم النخعي و**سعد ابن عُبَيدة**، وعامر الشعبي، وعطاء بْن السائب، وغيرهم.

روى عَنه: سفيان الثوري، وسفيان بْن عُيَيْنَة، وشعبة بْن الحجاج، **وفضيل بْن سُلَيْمان**، وآخرون[٣].

ثانياً: أقوال النقاد فيه:

١ـ وثقه ابن سعد، وأبو حاتم الرازي، والعجلي، والذهبي، وابن حجر[٤].

٢ـ قال الدارمي: « وَسَأَلته ـ يعني ابنَ معين ـ عَن الْحسن بن عبيد الله فَقَالَ: لَيْسَ بِهِ بَأْس »[٥].

٣ـ ذكره ابن حبان في (الثقات) [٦].

٤ـ قال المزي: « روى له الجماعة سوى البخاري »[١].

---

١) ينظر: ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ج١، ص٢٩٥، الرقم(٨٧٧).

٢) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص١٥٠، الرقم(٢٧٥).

٣) ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، ج٨، ص ٤٦٨، الرقم(٣٣٧٧). والتاريخ الكبير للبخاري، ج٢، ص٢٩٧، الرقم(٢٥٢٨). ومعرفة الثقات لأحمد بن عبد الله العجلي، ج١، ص٢٩٦، الرقم(٢٩٨). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج٣، ص٢٣، الرقم(٩٦). والثقات لابن حبان، ج٦، ص١٦٠. وتهذيب الكمال، للمزي، ج٦، ص١٩٩ ـ ٢٠١، الرقم(١٢٤٢). والكاشف للذهبي، ج١، ص٣٢٧، الرقم(١٠٤١). وتهذيب التهذيب لابن حجر، ج١، ص٤٠١ و٤٠٢. وتقريب التهذيب له، ص٢٣٩، الرقم(١٢٦٤).

٤) ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، ج٨، ص ٤٦٨. والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج٣، ص٢٣. ومعرفة الثقات لأحمد بن عبد الله العجلي، ج١، ص٢٩٦. والكاشف للذهبي، ج١، ص٣٢٧. وتقريب التهذيب له، ص٢٣٩.

٥) تاريخ ابن معين(رواية عثمان الدارمي)، لأبي زكريا يحيى بن معين، ص٩٤، الرقم(٢٥٢).

٦) ينظر: الثقات لابن حبان، ج٦، ص١٦٠.

ثالثاً: الحكم على الراوي:

إنّ الأئمة النقاد الذين عاشوا في عصر الرواية وغيرهم من أهل الصنعة شهدوا له بالتوثيق، فلا يقبل جرحه من أحد بعدهم، فهو ثقة.

٤ـ (**سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ**):

أولاً: تعريف موجز بالراوي: هو سَعْدُ بنُ عُبَيْدَة السّلمِيّ الْكُوفِي، ختن أَبِي عَبْد الرَّحْمَن السّلمِيّ، كُنْيَتُهُ : أَبُو حَمْزَة ، تابعي من الطبقة الثالثة، تُوفي فِي ولايَة عمر بْن هُبَيْرَة على الكوفة.

روى عن: البراء بْن عازب، وعبد الله بْن عُمَر ، وعُمَر بْن سعد بن أَبي وقاص، والمغيرة بْن شعبة، **وأَبي عَبْد الرَّحْمَنِ السلمي**.

رَوَى عَنه: إِسْمَاعِيل بْن عَبْد الرحمن السُّدِّي، و**الحسن بْن عُبَيد الله النخعي** ، وسُلَيْمان الأعمش، وأَبُو مَالِك الأشجعي وغيرهم(٢).

ثانياً: أقوال النقاد فيه:

١ـ قال ابن سعد: « وَكَانَ ثِقَةً، كَثِيرَ الْحَدِيثِ »(٣).

٢ـ وقال العجلي: « سعد بن عُبَيْدَة كوفى، تَابعِيّ، ثِقَةٌ »(٤).

٣ـ وثقه ابن معين، والنسائي(٥).

٤ـ روى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « يكتب حديثه، كَانَ يرى رأي الخوارج، ثُمَّ تركه »(١).

---

١) تهذيب الكمال، للمزي، ج٦، ص٢٠١.

٢) ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، ج٨، ص٤١٥، الرقم(٣١٨٧). والتاريخ الكبير للبخاري، ج٤، ص٦٠، الرقم(١٩٦٢). ومعرفة الثقات للعجلي، ج١، ص٣٩١، الرقم(٥٦٨). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج٤، ص٨٩، الرقم(٣٨٨). والثقات لابن حبان، ج٤، ص٢٩٨ و٢٩٩. وتهذيب الكمال للمزي، ج١٠، ص٢٩٠ و٢٩١، الرقم(٢٢٢٠). والكاشف للذهبي، ج١، ص٤٢٩، الرقم(١٨٣٧). وتهذيب التهذيب لابن حجر، ج١، ص٦٩٦. وتقريب التهذيب له، ص٣٧٠، الرقم(٢٢٦٢).

٣) الطبقات الكبير لابن سعد، ج٨، ص٤١٥.

٤) معرفة الثقات للعجلي، ج١، ص٣٩١.

٥) ينظر: تهذيب الكمال للمزي، ج١٠، ص٢٩١. وتهذيب التهذيب لابن حجر، ج١، ص٦٩٦.

٥ـ ذكره ابن حبان في (الثقات) [٢].

٦ـ قال الذهبي: « ثقة ، ثبتٌ»[٣].

٧ـ وقال ابن حجر: « ثقة »[٤].

ثالثاً: الحكم على الراوي:

وثّقه الأئمة، ولم نر به بأساً إلا ما ذكره أبو حاتم بأنه كان يرى رأي الخوارج، ولكنه بين أيضاً أنه تركه، فهو ثقة، ثبت.

٥ـ (**أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ**):

أولاً: تعريف موجز بالراوي: هو عَبْد اللَّه بْن حَبيب بن رُبَيِّعَةَ، أَبُو عَبْد الرَّحْمَن السُّلَمي، الضَّرِير المقريء، الكوفي، من الطبقة الثانية، مشهور بكنيته، ولأبيه صحبة، وكان يقريء الْقُرْآن بالكوفة من خلافة عُثْمَان إِلَى إمرة الْحَجَّاج، تُوُفِّي سنة أَربع وَسبعين فِي ولاَيَة بشر بْن مَرْوَان على الْعرَاق.

روى عن: حذيفة بْن اليمان، وسعد بْن أَبي وقاص، وأبي موسى الأشعري، وعبد الله بْن مسعود، وعثمان بْن عَفَّان، **وعلي بْن أَبي طالب**، وأَبي الدَّرْدَاء، وأبي هُرَيْرة.

رَوَى عَنه: إِبْرَاهِيم النخعي، والسُّدِّي، **وسعد بْن عُبَيدة**، وسَعِيد بْن جبير، وأَبُو إِسْحَاق السبيعي، وخلق كثير[٥].

ثانياً: أقوال النقاد فيه:

---

١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج٤، ص٨٩.

٢) ينظر: الثقات لابن حبان، ج٤، ص٢٩٨.

٣) الكاشف للذهبي، ج١، ص٤٢٩.

٤) تقريب التهذيب له، ص٣٧٠.

٥) ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، ج٨، ص٢٩١ ـ ٢٩٥، الرقم(٢٩١٦). والتاريخ الكبير للبخاري، ج٥، ص٧٢ و٧٣، الرقم(١٨٨). ومعرفة الثقات للعجلي، ج٢، ص٢٦، الرقم(٨٧١). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج٥، ص٣٧، الرقم(١٦٤). والثقات لابن حبان، ج٥، ص٩. وتهذيب الكمال للمزي، ج١٤، ص٤٠٨ ـ ٤١٠، الرقم(٣٢٢٢). والكاشف للذهبي، ج١، ص٥٤٤، الرقم(٢٦٨١). وتهذيب التهذيب لابن حجر، ج٢، ص٣١٩ و٣٢٠. وتقريب التهذيب له، ص٤٩٩، الرقم(٣٢٨٩).

١ـ قال ابن سعد: « وَكَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ »[١].

٢ـ قال العجلي: « كوفي، تَابعِيّ، ثِقَة »[٢].

٣ـ ذكره ابن حبان في (الثقات) [٣].

٤ـ نقل المزي أنه وثقه النسائي[٤].

٥ـ وقال الذهبي: « مُقْرِئُ الكُوْفَةِ، الإِمَامُ، العَلَمُ »[٥].

٦ـ وقال ابن حجر: « ثقةٌ ، ثَبْتٌ »[٦].

ثالثاً: الحكم على الراوي:

شهد له الأئمة النقاد بالتوثيق، ووصفوه بأنه كان المقريء، الإمام، العَلَم، الثقة ، الثبت، فلا سبيل إلى تجريحه بعد شهادتهم.

٦ـ (**عليّ بن أبي طالب**)، وقد تقدم ذكره فيما سبق[٧].

* * *

---

١) الطبقات الكبير لابن سعد، ج٨، ص٢٩٥.

٢) معرفة الثقات للعجلي، ج٢، ص٢٦.

٣) ينظر: الثقات لابن حبان، ج٥، ص٩.

٤) ينظر: تهذيب الكمال للمزي، ج١٤، ص٤٠٩.

٥) سير أعلام النبلاء للذهبي، ج٤، ص٢٦٧، الرقم(٩٧).

٦) وتقريب التهذيب لابن حجر، ص٤٩٩.

٧) ينظر: ص١٦.

المسألة الثانية: الحكم على الإسناد

خلال ما تقدم من دراستنا لأحوال رواة هذا الإسناد يمكننا القول بأن:

١ـ جميع رجاله ثقات ضابطون، إلا ما قيل في (محمد بن زياد الزيادي) و(فُضَيْلِ بْنِ سُلَيْمَانَ النميري)، فهما ممن تكلم فيهم، ولكن وصلنا إلى أن العلماء من أهل الصنعة حكموا عليهم بأنهما صدوقان، يحتج بحديثهما، واحتج البخاري بالأول مقروناً، ومسلم بالثاني.

٢ـ وأن السند متصل ؛ لأنه ثبت سماع كل راوٍ من رواته عمن قبله بشهادة الأئمة.

٣ـ ولم نقف على شذوذ، أو علة قادحة فيه.

لذلك نرى بأن الإسناد صحيح، والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث

من فقه الحديث

إن الحديث الشريف يدلّ على معانٍ جليلة ، ودلالات عميقة، وتستنبط منه أحكام فقهية مهمة ، منها:

أولاً: المحافظة على نظافة الفم عامة، والأسنان خاصة، وذلك بالتّسوّك الدائم، لا سيما بالأراك؛ لأن في ذلك:

أ) جمال مظهر الانسان المسلم، ومنظره، فيجعله محل إعجاب الناس وعدم التنفر منه، وهذا من مقاصد الشريعة الغراء.

ب) دفع الأذى عن الفم بسبب الأمراض التي تصيب الأسنان نتيجة إهمالـها ، وتؤدي إلى إلتهاب اللثة، وبالتالي إلى أن تخرج من الفم الرائحة الكريهة.

ج) ثبت أن الملائكة ينفرون من الروائح الكريهة، مثل رائحة الثوم وغيرها[١]، فإذا تطهر الإنسان فمه يعني أن الملائكة يتقربون منه أكثر؛ لأنهم عالم نوراني طاهر، كما أكد الحديث الشريف.

ثانياً: إنّ الإنسان المسلم ينبو عن إدخال أي شيء حسيّ كريه أو خبيث إلى فمه، أو إخراج أي شيء معنوي قبيح أو شين منه، ويتفرع عن هذا الأمر مسألتان:

المسألة الأولى:

ما أثير في هذه السنوات بحكم التقليد الأعمى والتبعية الحقيرة للسلوكيات الغربية الضالة التي لا تعرف الهدى، ولا تتميز الخباثة من الطاهرة، ولا العفة من الدناءة، ولا اللذة من الوقاحة، حيث أثار بعض مريضي النفوس من جواز تمتع الزوج بالزوجة من خلال إيلاج الحشفة في فمها ومص الزوجة ذكره، فاستجاب بعض من يلوي أعناق الفتاوى الشرعية إلى كل ناعق وصائح بحجة أنّ الله تعالى أباح للزوج الاستمتاع بالزوجة، فما ابيح له كثيره ، فبالأولى يباح له قليله، بدعوى أن ذلك الفعل الدنيء ـ الذي ينكره كل طبع سليم صحيح فضلاً عن المؤمن الرفيع المستعلي المترفع على الشهوات ـ أقل من الجماع، فمادام الجماع ابيح له، يباح له ما دونه من التقبيل والجس وغير ذلك، والرّد على ذلك فيما يأتي:

١ـ لا يجوز جعل القواعد الأصولية صاحبة القرار الأخير والحاكمة على النصوص، بل إن الشرع له القرار التام، القرار الأول والأخير، وله في كل حكم القول الفصل؛ فإن الله تعالى جعل مهمة النبي الكريم ﷺ الأمر بكل ما هو معروف، والنهي عن كل ما هو منكر، وضابط هذا ما وجد في عهده ﷺ من الأعراف، فما استحسن منها وأقر عليه الشرع فهو حسن، وما استنكر منه وترفع عنه النفوس الأبية فهو منكر، قال ﷻ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾(الأعراف: ١٥٧).

يَجدر بنا أن نسأل هنا :

---

١) روى مسلم في صحيحه عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ ، عَنْ أَكْلِ الْبَصَلِ وَالْكُرَّاثِ، فَغَلَبَتْنَا الْحَاجَةُ، فَأَكَلْنَا مِنْهَا، فَقَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْمُنْتِنَةِ، فَلاَ يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، فَإِنَّ الْمَلاَئِكَةَ تَأَذَّى، مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ الإِنْسُ». صحيح مسلم، كتاب المساجد، بَابُ نَهْيِ مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلاً، ص٢٥٢، الرقم(٥٦١).

- هل يعد هذا الفعل الشنيع من المعروف ؟! أم ينبو كل نفس طيب عن ذكره فضلاً عن ممارسته ؟!
- وهل يعد من الطيبات التي أباحها ربنا ؟ أم من الخبائث التي يجب أن يتنفر منها كل رفيع النفس، وكذلك من استحوذ عليه الشيطان ؟!
- وأين هذا من النور الرباني الذي أظهره الله على لسان نبيه من أن الفم طريق القرآن والذكر والصلاة؛ فالمطلوب من المسلم والمسلمة المحافظة على نظافته لكي يتقرب منه الملائكة.

قال ابن بطال: « أن السواك سنة مؤكدة لمواظبته ﷺ عليه بالليل، والليل لا يناجى فيه أحد من الناس، وإنّما ذلك لمناجاة الملائكة، وتلاوته القرآن، وقد جاء فى الحديث : (طيبوا طرق القرآن) يعنى بالسواك ».

وقال في موضع آخر: « المضمضة بعد الطعام سنة مؤكدة، وكان النبى ﷺ يواظب على فعل ذلك ويحض أمته على تنظيف أفواههم وتطيبها لأنها طرق القرآن ».

٢ـ فإذا جعل قاعدة ما أبيح كثيره فقليله مباح أصلاً :

ــ فما الذي جعل الدخول على المرأة من الدبر ـ الذي هو أقرب إلى ممارسة الجماع ـ حراماً، وجعل ممارسة الجنس من خلال فم المرأة حلالاً بدعوى أن تلك الممارسة أقل من الجماع ؟

ــ وما الذي جعل الدخول على المرأة أيام الحيض حراماً ، وجعل ذلك الفعل الشنيع ـ الذي له تأثير سلبـي خبيث على المرأة ـ حلالاً ؟![1].

---

١) تطلعت في الشبكة العنكبوتية على فتاوى مختلفة حول هذه المسألة، أبرزها اثنتان:

الأول: أجاب مركز الفتوى في موقع(إسلام ويب) عن سؤال تحت عنوان(حكم مص الأعضاء التناسلية بين الزوجين):

الإجابــة : « ... يجوز لكل من الزوجين أن يستمتع بجسد الآخر. قال تعالى: (هن لباس لكم وأنتم لباس لهن) [البقرة: ١٨٧]. وقال: (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم)[البقرة: ٢٢٣]. لكن يراعى في ذلك أمران :

الأول: اجتناب ما نُص على تحريمه وهو:

١- إتيان المرأة في دبرها، فهذا كبيرة من الكبائر، وهو نوع من اللواط.

٢- إتيان المرأة في قبلها وهي حائض، لقوله تعالى: (فاعتزلوا النساء في المحيض)[البقرة: ٢٢٢]. والمقصود اعتزال جماعهن، وكذا في النفاس حتى تطهر وتغتسل.

الأمر الثاني: مما ينبغي مراعاته: أن تكون المعاشرة والاستمتاع في حدود آداب الإسلام ومكارم الأخلاق، وما ذكره السائل من مص العضو أو لعقه لم يرد فيه نص صريح، غير أنه مخالف للآداب الرفيعة ، والأخلاق النبيلة ، ومناف لأذواق الفطر

السوية ، ولذلك فالأحوط تركه. إضافة إلى أن فعل ذلك مظنة ملابسة النجاسة ، وملابسة النجاسة ومايترتب عليها من ابتلاعها مع الريق عادة أمر محرم ... » أ.هـ

والثاني: أجاب المدعو (خالد عبد المنعم الرفاعي) في عمود (فتاوى زوار موقع طريق الإسلام) عن سؤال نصه: (ما حكم إشباع رغبة المرآة عن طريق لحس فرجها بلسان زوجها و كذلك بالنسبة للرجل ...)، فأجاب بما يلي:

« فإن الأصل في استمتاع كل من الزوجين بالآخر الإباحة، إلا ما ورد النص بمنعه: من إتيان المرأة في الدبر، وحال الحيض والنفاس، وما لم تكن صائمة للفرض، أو محرمة بالحج أو العمرة. أما ما ذُكر في السؤال من لعق أحد الزوجين لفرج الآخر، وما زاد على ذلك من سبل الاستمتاع المذكورة في السؤال – فلا حرج فيه، للأدلة التالية:

-أنه مما يدخل تحت عموم الاستمتاع المباح.

-ولأنه لما جاز الوطء وهو أبلغ أنواع الاستمتاع، فغيره أولى بالجواز.

-ولأن لكل من الزوجين أن يستمتع بجميع بدن الآخر بالمس والنظر، إلا ما ورد الشرع باستثنائه كما قدمنا.

-قال تعالى: ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لأَنْفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلاَقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾(البقرة : ٢٢٣).

قال ابن عابدين الحنفي في (رد المحتار): « سَأل أبو يوسف أبا حنيفة عن الرجل يمس فرج امرأته وهي تمس فرجه ليتحرك عليها هل ترى بذلك بأساً ؟ قال: لا ، وأرجو أن يعظم الأجر » . وقال القاضي ابن العربي المالكي : « قد اختلف الناس في جواز نظر الرجل إلى فرج زوجته على قولين: أحدهما: يجوز : لأنه إذا جاز له التلذذ فالنظر أولى ... وقال أصبغ من علمائنا : يجوز له أن يلحسه – الفرج – بلسانه » . وقال في (مواهب الجليل شرح مختصر خليل): « قيل : لأصبغ : إن قوماً يذكرون كراهته: فقال من كرهه إنما كرهه بالطب لا بالعلم، ولا بأس به وليس بمكروه، وقد روي عن مالك أنه قال: (لا بأس أن ينظر إلى الفرج في حال الجماع)، وزاد في رواية: (ويلحسه بلسانه) » . وقال الفناني الشافعي : « يجوز للزوج كل تمتع منها بما سوى حلقة دبرها، ولو بمص بظرها » .

وقال المرداوي الحنبلي في (الإنصاف): « قال القاضي في (الجامع) : يَجوز تقبيل فرج المرأة قبل الجماع، ويكره بعده... ولها لمسه وتقبيله بشهوة، وجزم به في (الرعاية) وتبعه في (الفروع) وصرح به ابن عقيل » .

ولكن إذا تُيقن أن تلك المباشرة تسبب أمراضاً أو تؤذي فاعلها، فيجب عليه حينئذ الإقلاع عنها: لقوله ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » رواه ابن ماجه، وكذلك إذا كان أحد الزوجين يتأذى من ذلك وينفر منه: وجب على فاعله أن يكف عنه: لقوله تعالى: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾(النساء : ١٩).

ـ ولِمَ أمر النبـي ﷺ بعدم مسّ الذكر باليمين[١]؟! هل المسّ أسمج أم لحس بظر المرأة ؟! هل المسّ أقبح أم المص ؟!

هل تفقد (قيل) و(قال) فلان وعلان، والبحث والدوران حول شواذ الأقوال، وزلات الآراء يعتبر هدياً ؟! وهل يعدّ ذلك حجة تصلح للعمل بها ؟! كلا وأبداً ! قال سليمان التيمي[٢]: « لَوْ أَخَذْتَ بِرُخْصَةِ كُلِّ عَالِمٍ اجْتَمَعَ فِيكَ الشَّرُّ كُلُّهُ »[٣].

المسألة الثانية:

إنّ المؤمن الصادق يترفع عن إخراج أي كلمة أو عبارة بذيئة ، فاحشة ، رديئة عن فمه؛ لأنه كما قال نبينا الكريم ﷺ : « **لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلاَ اللَّعَّانِ، وَلاَ بِالْفَاحِشِ، وَلاَ بِالْبَذِيءِ** »[٤].

---

١) روى البخاري ومسلم عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلاَ يَتَنَفَّسْ فِي الإِنَاءِ، وَإِذَا أَتَى الخَلاَءَ فَلاَ يَمَسَّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلاَ يَتَمَسَّحْ بِيَمِينِهِ ». صحيح البخاري، كتاب الوضوء، بَابُ النَّهْيِ عَنْ الِاسْتِنْجَاءِ بِاليَمِينِ، ج١، ص٢٢٧، الرقم(١٥٣). وصحيح مسلم، كتاب الطهارة، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الاسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ، ص١٣٧، الرقم(٦٥).

٢) سليمان التيمي: هو ابن طرخان أبو المعتمر كان ينزل في بني تيم، وهو مولى بني مرة، روى عن أنس وأبى عثمان النهدي، وروى عنه الثوري وشعبة. وهو ثقة، ومن أصدق الناس، قال ابن سعد: « وكان ثقة كثير الحديث، وكان من العباد المجتهدين، وكان يصلي الليل كله يصلي الغداة بوضوء العشاء الآخرة، وكان هو وابنه المعتمر يدوران بالليل في المساجد فيصليان مرة في هذا المسجد ومرة في هذا المسجد حتى يصبحا ».

ينظر: الطبقات الكبير، لابن سعد، ج٩، ص٢٥١ و٢٥٢، الرقم(٤٠٢٦). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج٤، ص١٢٤ و١٢٥، الرقم(٥٣٩). والثقات لابن حبان، ج٤، ص٣٠٠ و٣٠١.

٣) جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد البر(ت ٤٦٣هـ)، دار ابن الجوزي، الرياض ـ السعودية، ط١، ١٩٩٤م ـ ١٤١٤هـ ، ج١، ص٩٢٧، الرقم(١٧٦٦).

٤) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب: ليس المؤمن بالطعان، ص١٦٢، الرقم(٣١٢). وأحمد في مسنده عن ابن مسعود ﷺ ، ج٦، ص٣٩٠، الرقم(٣٨٣٩)، والترمذي في سننه، أَبْوَابُ البِرِّ وَالصِّلَةِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، بَابُ مَا جَاءَ فِي اللَّعْنَةِ، ص٤٤٩، الرقم(١٩٧٧). وابن حبان في صحيحه، كتاب الإيمان، ذِكْرُ نَفْيِ اسْمِ الإِيمَانِ عَمَّنْ أَتَى بِبَعْضِ الْخِصَالِ الَّتِي تَنْقُصُ بِإِتْيَانِهِ إِيمَانَهُ، ج١، ص٤٢١، وهو صحيح.

لا شكّ أن المؤمن الحق هو موضع القدوة للناس في سكونه وحركته، وسكوته وكلامه، وقوله وفعله، وتعامله كله، فلا ينبغي أن يفقد تلك الثقة، ويصير ثلماً على دينه، وأسوة سيئة لغيره.

الخاتِمَة

إنّ الاشتغال بالعلم لهو النعمة الكبرى تأتي بعد الإيمان والاستقامة، لا سيما العلم الشريف الذي هو وسيلة للفهم الصحيح والبصيرة في دين الله تعالى.

لا شكّ أن الذي يعرف الحقائق بدلائلها في مقابل الذي يعرفها تقليداً كمثل الذي يرى الأمر عياناً مشاهداً بالعين الباصرة مقارنة بالذي يبلغه خبره.

وكلما تقدم بالمسلم الزمان والعصور يبعد من زمن النبوة أكثر، ويقرب من أيام الفتن وإرهاصات قيام الساعة أكثر، ومن ثَمَّ تزداد الحاجة إلى العلم الأصيل الذي يرجع بالمسلم إلى مصدره الأصلي من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ليأخذ منهما العقيدة الصحيحة والفقه الصحيح والسلوك الصحيح.

وإن ما استجد من الأمور التي هي من إفرازات التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة لا تعد ولا تحصى، فهي تظهر ليل نهار، ويحتاج المسلم إلى هدي الشرع الحنيف، ولكن أخذت الأمور صورة عكسية؛ حيث كثرة المستجدات وقلة العلماء الربانيين الموثوقين.

فكل ذلك يدفع بالمسلم الذي يهمه الهدي الرباني، والصراط المستقيم إلى أن يعتصم بما تركنا عليه رسولنا الكريم ﷺ وهو البيضاء التى ليلها كنهارها، ولا يزيغ عنها إلا هالك، ويستمسك بالكتاب والسنة.

إننا خلال هذا البحيث الصغير في خدمة حديث جليل مما يطهر القلوب، ويزكي النفوس، ويرفع خلق المسلم إلى المستوى الذي ارتضاه له دينه، من النظافة والرفعة.

فتحقق لدينا إلى أنه حري بالباحثين المخلصين أن يحيوا سنة النبي الكريم ﷺ ، ويبرزوا المعاني الجليلة القيمة التي تؤخذ من الأحاديث النبوية التي جاءت من مشكاة الوحي الإلهي كي يحولوا وجهة الأمة إلى الصواب والحق الذي غفلت عنه بالتوافه والحقر مما وصلتنا مع الحضارة الغربية البائسة التي توجّه العالم بعولـمتها على غير هدي من الله تبارك وتعالى.

نسأل الله تعالى أن يلهما رشدنا، ويعلمنا ما ينفعنا، وينفعنا بما علمنا، ويثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، وهو ولي ذلك، وعليه نتوكل وإليه المصير.

الطالب

لقمان أمين الشاربازيري

فهرس المصادر والمراجع

١ـ القرآن الكريم(مصحف المدينة) برنامج حاسوبي.
٢ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي(ت ٣٥٤هـ)، بترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، تحقيق وتخريج: شعيب الأرنؤوط.
٣ـ الأدب المفرد، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري(ت ٢٥٦هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض ـ السعودية، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري.
٤ـ إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لعلاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله المصري الحنفي(ت ٧٦٢هـ)، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١ م، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبو محمد أسامة بن إبراهيم.
٥ـ الأنساب، لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد(ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ـ مصر، ط٢، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
٦ـ البحر الزخار المعروف بمسند البزار، للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي البزار، مؤسسة علوم القرآن، بيروت ـ لبنان، ومكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ـ السعودية، ط١ ، ١٩٨٨م ـ ١٤٠٩هـ ، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله.
٧ـ تاريخ ابن معين(رواية عثمان الدارمي)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي(ت ٢٣٣هـ)، دار المأمون للتراث، دمشق ـ سوريا، بدون الطبعة وسنة الطبع، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.
٨ـ تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٣م، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف.
٩ـ التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن مغيرة الجعفي البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، بدون طبعة، ١٩٨٦م، ثمانية مجلدات، مراجعة: السيد هاشم الندوي.
١٠ـ تاريخ مدينة السلام، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢ م، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
١١ـ تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، بدون طبعة وسنة الطبع، تصحيح: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي.
١٢ـ تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، دار العاصمة، الرياض ـ السعودية، ط٢، ١٤٢٣هـ، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني.
١٣ـ تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي(ت ٦٧٦ هـ)، دار الفيحاء ودار المنهل ناشرون، دمشق ـ سوريا، ط١، ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦م، ثلاثة أجزاء، تحقيق: عبده علي كوشك.
١٤ـ تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، مؤسسة الرسالة، ط١،١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م، اعتنى به: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد.
١٥ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي(ت ٧٤٢ هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م، خمس وثلاثون جزءاً، تحقيق: د. بشار عواد معروف.

١٦ـ الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد دكن الهند، ط١، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
١٧ـ الجرح والتعديل، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم التميمي الحنضلي الرازي(ت ٣٢٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، عن مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن ـ الهند، ط١، ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٢م، تسعة مجلدات.
١٨ـ حديث أبي الفضل الزهري، عبيد الله بن عبد الرحمن العوفي الزهري، أبو الفضل البغدادي ، دار أضواء السلف، الرياض ـ السعودية، ط١، ١٩٩٨م ـ ١٤١٨هـ، تحقيق: د. حسن بن محمد بن علي شبالة.
١٩ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٨٨م ـ ١٤٠٩هـ .
٢٠ـ ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني(ت ٣٨٥هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م، تحقيق: بوران الضناوي ، كمال يوسف الحوت.
٢١ـ ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادیني.
٢٢ـ ذيل ميزان الاعتدال للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، مركز البحث العليمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ـ السعودية، ط١، ١٤٠٦ هـ ، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبـي.
٢٣ـ سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، مكتبة المعارف، الرياض ـ السعودية، ط١، ١٤١٧هـ ، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور حسن آل سلمان.
٢٤ـ سنن الترمذي(الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ)، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي(ت ٢٧٩ هـ)، مكتبة المعارف، الرياض ـ السعودية، ط١، بدون سنة الطبع، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مجلد واحد.
٢٥ـ سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت ٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط.
٢٦ـ شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٠م ـ ١٤٢١هـ، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول.
٢٧ـ صحيح البخاري(الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري(ت ٢٥٦ هـ)، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت ـ لبنان، الطبعة الجديدة (بلا ترقيم)، السنة (١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م)، تخريج وتعليق: عزالدين ضلي، وعماد الطيار، وياسر حسن.
٢٨ـ صحيح مسلم(المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، أبو الحسين مسلم بن حجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، دار قرطبة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، السنة(١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م)، مجلد واحد، إشراف: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي.

٢٩ـ الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي(ت ٣٢٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.
٣٠ـ الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني(ت ٣٨٥هـ)، مكتبة المعارف، الرياض ـ السعودية، ط١، ١٩٨٤م، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر.
٣١ـ الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري(ت ٢٣٠هـ)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م، تسعة أجزاء، تحقيق:د.علي محمد عمر.
٣٢ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، دار طيبة، الرياض ـ السعودية، الطبعة الرابعة،السنة(١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م)، سبعة عشر مجلداً،ومعه الهدي الساري،اعتنى به: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي.
٣٣ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، الجدة ـ السعودية، ط٢، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م، تعليق: محمد عوامة، وتخريج: أحمد محمد نمر الخطيب.
٣٤ـ الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) ، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٩٨٨م ـ ١٤٠٩هـ، تحقيق: د. سهيل زكار.
٣٥ـ كتاب الضعفاء والمتروكين، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٨٥م ـ ١٤٠٥هـ، تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت.
٣٦ـ كتاب الضعفاء والمتروكين، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي.
٣٧ـ كتاب المجروحين من المحدثين، لمحمد بن حبان البستي ، دار الصميعي، الرياض ـ السعودية، ط١، ٢٠٠٠م ـ ١٤٢٠هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
٣٨ـ كتاب المعجم، لأبي سعيد أحمد بن محمد ابن الأعرابي، دار ابن الجوزي، الرياض ـ السعودية، ط١، ١٩٩٧م ـ ١٤١٨هـ، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني.
٣٩ـ لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية،بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م، أربعة مجلدات، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة.
٤٠ـ المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٨م ـ ١٤١٩هـ ، تخريج وتوثيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان.
٤١ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني(ت ٢٤١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م. تحقيق: شعيب الأرنؤوط ـ عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي.
٤٢ـ معجم الشيوخ، لأبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الصيداوي(ت ٤٠٢هـ)، مؤسسة الرسالة ، دار الإيمان، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري.
٤٣ـ معرفة الثقات، لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي(ت ٢٦١هـ)، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ـ السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، مجلدان ، تحقيق: عبد العليم عبدالعظيم البستوي.
٤٤ـ المغني في الضعفاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، إدارة إحياء التراث الإسلامي، القطر، بدون طبعة وسنة الطبع، تحقيق: د. نور الدين عتر.
٤٥ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار المعرفة ، بيروت ـ لبنان، بدون رقم وسنة الطبع. تحقيق: علي محمد البجاوي.